

Distr.: General
10 June 2020
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 103 (ح) من القائمة الأولى*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	كوبا
3	إكوادور
4	المكسيك
5	البرتغال
6	قطر
7	تركمانستان



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/50.

100720 260620 20-07714 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - دعت الجمعية العامة في الفقرة 4 من قرارها 52/74 المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدّم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين.
- 2 - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت مذكرتان شفويتان إلى الدول الأعضاء في 23 كانون الثاني/يناير و 4 أيار/مايو 2020 تدعوانها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستُنشر الردود الواردة بعد 31 أيار/مايو 2020 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[13 أيار/مايو 2020]

مراعاة المعايير البيئية أمرٌ يجب أن يؤخذ في الاعتبار في جميع السيناريوهات، بما في ذلك عند صياغة وتنفيذ معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ووجودُ أسلحة الدمار الشامل وتطويرها المستمر يشكلان أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين، وللتوازن البيئي الهش في كوكبنا، ولشمول التنمية المستدامة الجميع دون تمييز. ويكفي التذكير بالعواقب المدمرة للهجمتين النوويين على هيروشيما وناغازاكي اللتين لم تؤثرا في السكان فحسب، بل أثرا أيضا في النباتات والحيوانات في هاتين المدينتين.

وتؤكد كوبا مرة أخرى تأييدها للحظر الكلي والتام لجميع أسلحة الدمار الشامل ولإزالتها على نحو شفاف يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه؛ فهذا هو السبيل الوحيد المضمون مطلقا لمنع حيازة واستخدام هذه الأسلحة، بما في ذلك من جانب الإرهابيين.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا التام للأنظمة الموجودة المتعددة الأطراف التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وكوبا، التي هي دولة طرف في عدة اتفاقيات منها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، تُراعي مراعاة تامة المعايير البيئية والالتزامات الأخرى الناشئة عن هذه الصكوك.

وحماية البيئة أولوية من أولويات كوبا، على النحو المنصوص عليه في دستور 2019 والقانون رقم 81 (قانون البيئة) المؤرخ 4 شباط/فبراير 1997. ولدى كوبا إطار قانوني متين لحماية البيئة والموارد الطبيعية تتولى الهيئات المختصة إنفاذه بصرامة.

وبموجب المادة 75 من الدستور، يحق لكل فرد أن يتمتع ببيئة صحية ومتوازنة. والدولة تحمي البيئة والموارد الطبيعية في البلد وتُدرِك الارتباط الوثيق بينها وبين التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع في سياق ترشيد الحياة البشرية وضمان بقاء الأجيال الحالية والمقبلة ورفاهها وأمنها.

والسلام والأمن الدوليان والتوازن البيئي الهش في كوكبنا وتنميته المستدامة كلها أمور معرضة لخطر جسيم نتيجة مواصلة تطوير أسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدامها. والسبيل الوحيد الناجع حقاً لتجنب العواقب الضارة لاستخدام هذه الأسلحة هو إزالة الأسلحة برمتها.

وسيكون من النعم الكبيرة لو أن من صنعوا التكنولوجيا النووية استخدموها لصالح البشرية بدلاً من تعريض وجودها للخطر. فمن شأن تسخير التطبيقات النووية لأغراض سلمية أن يسهم إسهاماً هائلاً في حماية التربة أو القضاء على الأمراض المعدية وغير المعدية أو التنمية الصناعية أو التخفيف من آثار التلوث البيئي. وقد وضعت كوبا مشاريع وبرامج عديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الوقت الذي تَمَسَّ فيه الحاجة إلى تضامن جميع الدول من أجل الحفاظ على البيئة، من البالغ الأهمية إزالة الترسنات الكبيرة وتخصيص موارد من أجل التنمية وحماية البيئة.

ويجب مراعاة المعايير البيئية المعنية مراعاةً تامةً في مندييات التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

إكوادور أول بلد في العالم أقرّ حقوق الطبيعة في دستوره، وهو يعتبر حماية البيئة أمراً يجب إعطاؤه أهمية بالغة في جميع المجالات، بما في ذلك في مجال التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وبموجب القانون الجنائي الإكوادوري، يُعاقب على استحداث أو إنتاج أو إدخال أو تخزين أو نقل أو إغراق أو استخدام مواد كيميائية أو مواد خطرة أخرى ضارة بالطبيعة باعتبارها جرائم ضد البيئة. وتطبق عقوبات أشد عندما تكون تلك المواد متصلة بأسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية (المادتان 254 و 362 من القانون الجنائي الأساسي الشامل).

ووفقاً لتلك المبادئ، أيدت إكوادور أن تُدرج في معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت في عام 2017 مادة تنص على أن تقوم كل دولة طرف، فيما يتعلق بالمناطق المشمولة بولايتها التي تكون ملوثة نتيجة أنشطة متصلة بتجريب أو استخدام أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، باتخاذ تدابير من أجل الإصلاح البيئي لهذه المناطق.

وإكوادور طرف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية.

وتعمل السلطات الوطنية المعنية بالأسلحة النووية والكيميائية ببروتوكولات صارمة لاستيراد ونقل وتخزين المنتجات الكيميائية والنووية، امتثالاً للصكوك والمعايير الدولية المعنية، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[8 أيار/مايو 2020]

لا تملك المكسيك، ولم تملك قط، أسلحة دمار شامل أو أسلحة تحدث أثاراً للإنسانية وعشوائية. كما أنها لا تنتج، ولم تنتج قط، أسلحة من هذا القبيل. ويؤكد ذلك دعمها الفعلي والثابت والملتزم لحظر هذه الأسلحة ولتحقيق نزع السلاح العام الكامل. والمكسيك مقتنعة بأن نزع الأسلحة هو السبيل الوحيد ليصبح العالم أكثر أماناً وسلاماً وإنصافاً وشمولاً من أجل الأجيال الحالية والقادمة.

وأثارت المكسيك وبلدان أخرى، على مدى العقد الماضي، مسألة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع الأسلحة النووية. وتتداخل هذه العواقب مع شواغل أمنية مثارة في القرن الحادي والعشرين مثل تأثير هذه الأسلحة السلبية في صحة الناس والأمن الغذائي، ومثل تغير المناخ، والإضرار بالنظم الإيكولوجية، والهجرة، ناهيك عن عدم قدرة البلدان والمنظمات على التعامل مع كارثة إنسانية بحجم ما تتسبب فيه هذه الأسلحة. ولذلك، لا بدّ من عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى في أي ظرف من الظروف. وينبغي لنا أن نسعى بالأحرى إلى إزالتها تماماً، فذلك هو السبيل الوحيد لتبديد خطرهما. وهذا النهج هو ما يُعرف باسم المبادرة الإنسانية.

وقد أفضت هذه المبادرة إلى اعتماد الأمم المتحدة سلسلة من القرارات. وجميع القرارات المتخذة هامة لكن أهمها هو قرار الجمعية العامة 258/71 الذي قررت فيه الجمعية عقد مؤتمر للأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وعُقد هذا المؤتمر في نيويورك في الفترتين من 27 إلى 31 آذار/مارس ومن 15 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2017، بمشاركة ممثلين من 135 دولة معتمدة ومن منظمات دولية. واختتم المؤتمر أعماله باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي ستدخل حيز النفاذ بمجرد تصديق 50 دولة عليها. وقد وقعت عليها 81 دولة وصدقت عليها 36 دولة حتى حينه. وأودعت المكسيك صك تصديقها على المعاهدة في 16 كانون الثاني/يناير 2018.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية، تقوم المكسيك، من خلال أمانة الدفاع الوطني، بتدمير الأسلحة التقليدية بإحدى الطرق التالية: الحرق أو التفجير أو الغمر أو الدفن أو وسائل أخرى. ويتم الحرص في جميع الحالات على عدم إحداث أي تأثير في البيئة، وفقاً لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 1400. ويسعى إلى إدارة البيئة على النحو السليم عن طريق الامتثال للمعايير البيئية وتطبيقها، والعمل باتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وعند إصدار أمانة الدفاع الوطني تصاريح عامة أو خاصة لصنع أو تصليح أو نقل أو بيع الأسلحة النارية وتوابعها والمتفجرات والمواد الكيميائية، فهي تتأكد من مراعاة المعايير البيئية عن طريق رصدها نقل هذه المواد وتخزينها واستخدامها، كما أنها تمتثل للقواعد التنظيمية السارية والتوصيات الصادرة عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني.

وستواصل المكسيك دعم المبادرات التي تدرك الطابع المعقد والمترابط للعواقب الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي يتوقع أن يخلفها تفجير عرضي أو متعمد للسلح النووي على عدة مستويات منها البيئة والأمن الغذائي والمناخ والتنمية، والتي سيكون لها طابع عام وقد يستحيل على البشرية جمعاء تداركها.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 أيار/مايو 2020]

أكدت الجمعية العامة من جديد، في دورتها الرابعة والسبعين، مشيرةً إلى القرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة، على أهمية مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وفي هذا السياق، اعتمدت الجمعية العامة القرار [52/74](#) الذي سلمت فيه بأهمية أن تعتمد الدول الأعضاء تدابير تكفل إحراز تقدم في المجال البيئي في سياق الأمن الدولي.

واعتمدت البرتغال أعلى معايير الحماية البيئية والوقاية من التلوث. وإضافةً إلى ذلك، ترجمت المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بأفضل الممارسات، الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى تشريعات وطنية، ولا سيما ضمن إطار التوجيه البيئي للدفاع الوطني المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2011. كما تمتثل البرتغال امتثالاً كاملاً لقانون الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمعايير البيئية.

وفي ميادين العمليات، تلتزم القوات المسلحة البرتغالية بالأحكام المنصوص عليها إما في التشريعات البرتغالية أو تشريعات البلد المضيف التي تكون أكثر الأحكام حماية أو مراعاة للبيئة.

وعند صياغة وتنفيذ عقود من أجل تفكيك المعدات العسكرية أو تحييد الذخيرة، تشترط وزارة الدفاع البرتغالية أن تكون لدى المتعاقدين نظم مُرساة لإدارة الجودة وإدارة البيئة وأن يكونوا حاصلين على شهادات اعتماد وفقاً لمعاري المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 9001: 2015 و 14001: 2015 أو ما يعادلها من معايير.

وفي هذا السياق، تلتزم الشركات بمنع التلوث وبالامتثال لجميع التشريعات السارية الأوروبية والوطنية المتعلقة بإدارة النفايات، ولا سيما بالنسبة لجمعها ونقلها وتخزينها ومعالجتها واستخلاصها والتخلص منها، من أجل تجنب تعريض الصحة البشرية والبيئة لأخطار أو إلحاق أضرار بهما، ومن أجل تجنب أو تقليل تسرب انبعاثات النفايات إلى الهواء والماء وتوليد النفايات، وبخاصة عن طريق إعادة تدويرها أو التخلص السليم منها.

وعند صياغة وتنفيذ عقود لتصميم وبناء سفن عسكرية، تشترط وزارة الدفاع البرتغالية الالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، لعام 1973، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978 المتعلق بها.

وإضافة إلى ذلك، فإن البرتغال طرف في جميع الاتفاقيات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وامتثالاً لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، قامت البرتغال بالتخلص من مخزونات أو تدميرها، ومنها الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، في إطار من المراعاة التامة للمعايير البيئية السارية التي تشمل المعايير التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (توجيه المجلس رقم EC/67/94 المتعلق بإحراق النفايات الخطرة).

والبرتغال، باعتبارها طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ملزمة باعتماد تدابير للمراقبة، وهي إما مرساة بالفعل بالكامل أو يجري إرساؤها، مما يسهم في تحقيق سلامة البيئة وأمنها.

وإضافة إلى ذلك، تمثل البرتغال لتلك المعايير عند تدمير الأسلحة النارية التي تعثر عليها قوات الشرطة أو تصادها. وترد الإجراءات المتبعة في تدمير هذه الأسلحة بشكل أكثر تفصيلاً في تقرير البرتغال المقدم في إطار الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والبرتغال من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى (الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 72/31)، التي تشير إلى إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعتمد في ستوكهولم في 16 حزيران/يونيه 1972، ولا تزال مستعدة لمباشرة التصديق على هذه الاتفاقية.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[16 نيسان/أبريل 2020]

لا تحوز دولة قطر من الأسلحة إلا الأسلحة التقليدية المسموح بها دولياً، وبالقدر الأدنى اللازم لحماية أمن الوطن في ظل الظروف الدولية والإقليمية. وتعمل دولة قطر على رفع مستوى كفاءة السلاح من ناحية الصيانة والتدريب بما يسمح بإطالة أمد استخدامه وعدم الحاجة لتكديس المزيد منه.

وأنشأت دولة قطر في نيسان/أبريل 2004 كياناً بيئياً مستقلاً، هو "مديرية البيئة"، بالقوات المسلحة القطرية؛ وقد أنيط بها العديد من المهام البيئية وأعطيت الصلاحيات الكاملة في مراقبة تطبيق وتنفيذ المعايير والاشتراطات البيئية لجميع الأنشطة والفعاليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة القطرية، والتي من ضمنها "مراعاة تطبيق المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح"، وذلك من خلال:

- وضع الاشتراطات والمعايير البيئية للقوات المسلحة والإشراف على تطبيقها.
- المشاركة في جميع اللجان المشرفة على التمارين والتدريبات العسكرية والمناورات العسكرية لمراقبة تطبيق المعايير البيئية سواء قبل التمرين أو خلاله أو بعد الانتهاء منه، وذلك تجنباً لحدوث أي اختلالات للبيئة أو مكوناتها أو خصائصها الطبيعية.
- مراقبة عملية التخلص من الذخائر والصواريخ المختلفة منتهية الصلاحية لمراعاة تطبيق المعايير البيئية، وتتم عملية التخلص تحت الإشراف البيئي من قبل مديرية البيئة سواء من حيث المصادقة البيئية على موقع التخلص أو من حيث تطبيق المعايير والاشتراطات البيئية الخاصة بالتخلص الآمن بيئياً من هذه الذخائر والصواريخ، كما يتم أخذ عينات من موقع التخلص قبل وبعد عملية التخلص للتحليل المختبري للتأكد من خلو المنطقة من أي تلوث بيئي.
- الإشراف بيئياً على جميع أعمال الرماية لمختلف الوحدات العسكرية.
- مشاركة مديرية البيئة في صياغة القوانين والتشريعات الوطنية التي تهدف إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية والتي من ضمنها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[6 آذار/مارس 2020]

اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، القرار 54/65 بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأشار في هذا القرار إلى قرار الجمعية 24/56 راء المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 بشأن التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. واعتمد القرار 54/65، بالاستناد إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بهدف صون السلام والأمن الدوليين؛ واتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام؛ والقيام، عن طريق الوسائل السلمية وطبقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، بتسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام.

وعملاً بهذا القرار، تقوم هيئة نزع السلاح بعمل ضروري ومفيد منسب على تدابير بناء الثقة وكفالة الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، مع التركيز على تعددية الأطراف في معالجة هذه المسائل. والهيئة من أنسب المنابر لبذل جهود دولية لتنشيط المساعي الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتعزيز الآليات الدولية القائمة المعنية بمنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وإنشاء آليات جديدة من هذا القبيل. وفي عام 1998، أنشئ منصب المنسق الخاص المعني بالشفافية في مجال التسلح. ومن شأن الشفافية في مجال التسلح أن تساعد على بناء الثقة المتبادلة، ومنع إمدادات الأسلحة المزعومة للاستقرار، وتهيئة مناخ يقضي إلى نزع السلاح العام.

ويقوم مكتب شؤون نزع السلاح، في معرض معالجته لمسائل نزع السلاح، بأنشطة دعوية وتوعوية ترمي إلى تحقيق التوازن في الإنفاق العسكري، ودرء خطر نشوب حرب نووية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 1995، حظي إعلان تركمانستان حيادها الدائم بالإقرار في قرار للجمعية العامة. وعلى هذا الأساس، صدر القانون الدستوري المتعلق بالحياد الدائم لتركمانستان في 27 كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. ويشكّل هذا القانون الأساس الذي تقوم عليه السياسة الداخلية والخارجية لتركمانستان التي تهدف إلى بناء مجتمع أكثر استقراراً وانسجاماً، وإلى إقامة علاقات ودية ومتبادلة الفائدة مع دول المنطقة ومع الدول من جميع أنحاء العالم.

واعتمدت تركمانستان، بوصفها بلداً محايداً وبالنظر إلى التزاماتها الدولية، سياسةً خارجيةً مسالمة في طبيعتها استرشد فيها بفكرة أن جميع المسائل ينبغي أن تسوّى بالوسائل السياسية والدبلوماسية فحسب، بسبل منها في المقام الأول الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الحجية. والغاية التي تتوخاها تركمانستان من سياستها الخارجية هي إقامة علاقات مع الدول الأخرى والهيئات الدولية، وحل المسائل المطروحة بما يفضي إلى إقامة نظام عالمي يكون إنسانياً ومثراً. وتقوم أيضاً بدور بناء في صون الأمن والسلام في المنطقة، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وموقف تركمانستان إزاء مسائل السلام والأمن يتحدّد إلى حد كبير انطلاقاً من حيادها، ومن التركيز في سياستها الخارجية على عدم الانحياز، ورفضها اللجوء إلى القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية. وفي هذا السياق، تؤيد تركمانستان تأييداً كاملاً الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد كرّست تركمانستان في تشريعاتها نبذها حياة وإنتاج وتخزين ونقل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل، وأي تكنولوجيا مستجدة لتصنيعها.

وانضمت تركمانستان إلى دول أخرى في المنطقة للتوقيع، في مدينة سيمبيلاتينسك، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وهذه المعاهدة فريدة من نوعها من نواح عديدة؛ فهي تعطي الانطلاقة، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، لإنشاء منطقة واسعة خالية من الأسلحة النووية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية. وكونُ مبادرتنا المشتركة تتسجم مع تطلعات معظم البلدان في جميع أنحاء العالم أمرٌ له دلالة. فقد حظيت المبادرة بإشادة كبيرة من المجتمع الدولي وبموافقة الجمعية العامة.

وتوقيع خمس دول من آسيا الوسطى على المعاهدة، وهي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، نموذج جيدٌ للأخذ بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتحقّق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة عاملاً له إسهام كبير في صون السلام والاستقرار في المنطقة والتعاون المثمر بين بلداننا. وتمثل المبادرة إسهامنا الجماعي في النهوض بالمجتمع العالمي، ولها بطبيعة الحال دورٌ بالغ الأهمية في تعزيز الأمن في المنطقة ونزع الأسلحة النووية.

وقد صدقت تركمانستان على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهدف الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، وهي: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الأغغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأغغام؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والاتفاقية الدولية لقمع

الهجمات الإرهابية بالقنابل؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفيما يتعلق بحماية البيئة، ينظم قانون السلامة البيئية قيام الكيانات والأشخاص القانونيين بالأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة في تركمانستان. والغاية من هذا القانون هي ضمان المصالح الحيوية للناس والمجتمع، وتفادي تعريض البيئة لأخطار نابعة من الأنشطة البشرية أو الظواهر الطبيعية.

وبموجب هذا القانون، تخضع أي أنشطة من النوع التجاري أو من أي نوع آخر، سواء كان مزماً إنجازها أو كانت في طور الإنجاز، لفحص رسمي من حيث السلامة البيئية للتأكد من وفائها بمتطلبات السلامة البيئية، ومن وجود ضمانات كافية لتفادي تعريض البيئة لأي أخطار قد تنشأ عن إنجاز مشاريع متصلة بهذه الأنشطة. وهذا الفحص جزء لا يتجزأ من الدراسة الرسمية للأثر البيئي، ويشتمل على إجراء تقييم شامل وموثق لمدى كفاية الضمانات المشار إليها أعلاه. وتخضع للفحص جميع الأنشطة الخطرة، وأي أنشطة من النوع التجاري أو من أي نوع آخر من المزمع إنجازها ويُحتمل أن تعرض البيئة للخطر.

وتستخدم مؤشرات مقبولة تقيس أقصى مستوى جائز لاحتمالات إلحاق هذه الأنشطة آثاراً ضارة بالبيئة والصحة العامة كمعيار تنظيمي لضمان مراعاة معايير السلامة البيئية.

ومن الإلزامي أن تكون المنتجات الكيميائية والبتروكيميائية والآلات والمنتجات الكهربائية المنتجة في تركمانستان، والعمليات والأشغال والخدمات المنجزة في أراضيها، حاصلةً على شهادات تصدق على أنها مأمونة بيئياً.

وتضمن السلامة البيئية للأعمال التجارية وأعمال التصنيع عن طريق مراعاة المعايير والقواعد التنظيمية المعمول بها، ومعايير الجودة البيئية، ومعايير الحد الأقصى الجائز من الأثر البيئي، ومعايير حماية البيئة الحكومية، والضوابط المحددة للسلامة البيئية.

ومن الإلزامي الحصول على شهادة مطابقة من أجل كل ما هو مستورد من منتجات كيميائية وبتروكيميائية وآلات ومنتجات كهربائية ذات علامات تجارية خاصة وشهادات للسلامة البيئية صادرة عن البلد حيث صنّعت.

ومن أجل ما فيه صالح السلامة البيئية، لا يجوز لسلطات الدولة أن تتخذ أو تنفذ قرارات تسمح بما يلي:

(أ) إنجاز أنشطة من النوع التجاري أو غيره دون اجتياز بنجاح لفحص رسمي من حيث السلامة البيئية أو دون ترخيص ممنوح لها على النحو الواجب؛

(ب) إجراء تجارب ذات طابع علمي أو اقتصادي أو غيره تخالف قوانين السلامة البيئية في تركمانستان؛

(ج) إنجاز أنشطة تلحق بالبيئة ومكوناتها تغييرات عامة ضارة، بما في ذلك إنجاز أنشطة تنتهك الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلامة البيئية التي تكون تركمانستان طرفاً فيها؛

(د) استخدام مواد لم يُنجز تقييم لاحتمالات إلحاقها ضرراً بالبيئة أو البشر؛

(هـ) استعمال أو تربية أو إدخال كائنات غير متوطنة في إقليم ما، أو كائنات منتجة اصطناعيا، دون وجود ضمانات فعالة لمنع تكاثرها وانتشارها بشكل خارج عن السيطرة.

ولا تنتج تركمانستان أسلحة، ولا تسمح بنقل أي نوع من الأسلحة عبر أراضيها، وهي تقي بذلك بالتزاماتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتقي من تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر. وتقوم تركمانستان بالدعوة لأن يتضافر المجتمع الدولي بأسره من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار.

والنقاط الواردة في القرار المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" ستتيح معالجة المسائل الملحة المتعلقة بنزع السلاح وبالأمن الدولي وحماية البيئة، والإسهام في إحراز تقدم علمي وتكنولوجي في هذه المجالات.